نموذج مقترح لمحاسبة النوافذ في البنوك الجزائرية بالاسترشاد بالمعايير المحاسبية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية أيوفي

A Proposed Accounting Model for Islamic Windows in Algerian Banks Based on the Accounting Standards of the Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (AAOIFI).

حدوش شروق*

مخبر الحوكمة العمومية و الاقتصاد الاجتماعي GPES

جامعة تلمسان، الجزائر

chourouk.haddouche@univ-tlemcen.dz

خلوف ياسين

مخبر الحوكمة العمومية و الاقتصاد الاجتماعيGPES

جامعة تلمسان، الجزائر

yacine.khelouf@univ-tlemcen.dz

تاريخ الإرسال: 2026/04/06 تاريخ القبول: 2026/05/15 تاريخ النشر: 2026/06/05

ملخص:

هدف هذا البحث إلى اقتراح نموذج محاسبي ملائم للنوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية، من خلال الاسترشاد بمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) ومحاولة تكييفها مع النظام المحاسبي المالي الجزائري(SCF) ، بما يضمن معالجة خصوصية المنتجات المالية الإسلامية وتحقيق التوافق بين المتطلبات الشرعية والممارسات المحاسبية الحديثة. وقد توصلت الدراسة إلى وجود قصور في الإطار المحاسبي المعتمد حاليًا لعدم ملاءمته لطبيعة المعاملات الإسلامية، مما يستدعي تبني معايير متخصصة، مع التأكيد على ضرورة الفصل المحاسبي بين الأنشطة الإسلامية والتقليدية، وتعزيز الإفصاح والشفافية، إلى جانب تطوير التشريعات وتكوين الموارد البشرية المختصة.أكدت الدراسة أن تبني نموذج محاسبي مستند إلى معاييرAAOIFI ، مع تكييفه مع النظام المحاسبي الجزائري، يعد خطوة ضرورية لضمان نجاح النوافذ الإسلامية وتحقيق التوازن بين المتطلبات الشرعية والمحاسبية الحديثة.

الكلمات المفتاحية: النوافذ الإسلامية ،البنوك الجزائرية ، محاسبة صيغ التمويل الإسلامي ،معايير AAOIFI.

Abstract :

This study aims to propose an appropriate accounting model for Islamic windows in Algerian banks by drawing on the standards of the Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (AAOIFI) and attempting to adapt them to the Algerian Financial Accounting System (SCF). This approach seeks to address the specific nature of Islamic financial products and achieve compatibility between Sharia requirements and modern accounting practices. The study found that there is a deficiency in the current accounting framework due to its inability to adequately reflect the nature of Islamic transactions, which necessitates the adoption of specialized standards. It also highlights the importance of ensuring accounting separation between Islamic and conventional activities, enhancing disclosure and transparency, as well as developing legislation and training qualified human resources. The study concludes that adopting an accounting model based on AAOIFI standards, while adapting it to the Algerian accounting environment, is a necessary step to ensure the success of Islamic windows and to achieve a balance between Sharia requirements and modern accounting practices.

Keywords: Islamic windows, Algerian banks, accounting for Islamic finance products, AAOIFI standards.

JEL Classification: M41, G21, Z12

* مرسل المقال: حدوش شروق (*shourouk.rakib@live.fr*)

المقدمة:

أدى انتشار النظام المصرفي الإسلامي وقدرته على تجنب الأزمات المالية المحلية والدولية إلى تعزيز قوته ومرونته في أداء مهامه، مما أسهم في تحقيق نسب نجاح مرتفعة في جذب الأفراد والمؤسسات المالية، باختلاف توجهاتها، نحو البنوك الإسلامية.

وقد دفع هذا التطور البنوك التقليدية إلى إنشاء نوافذ إسلامية في بعض أو جميع فروعها. ورغم التحديات التي تواجه هذه النوافذ، مثل قلة رؤوس أموالها مقارنة بالبنوك المستقلة والصعوبة في فصل المعاملات المالية بشكل كامل، إلا أن التجارب في مجال الصيرفة الإسلامية أظهرت نجاح تحويل هذه النوافذ إلى بنوك مستقلة. بالإضافة إلى ذلك، يواجه العملاء تحديات تتعلق بالثقة في التعامل مع نوافذ إسلامية تابعة لبنوك تقليدية، والقلق من تقديم بنك خدمات مزدوجة.

كما أدخلت اصلاحات جذرية على طريقة تنظيم المؤسسات المالية بما فيها البنوك ، مما سمح لها بإنشاء نوافذ بنكية مختصة في الصيرفة الإسلامية . إلا أن هذه الإصلاحات لم تكن شاملة و لم تتناول كل المحاور بما فيها المحور المتعلق بالتنسيق المحاسبي ، مما جعل النوافذ تعمل وفقا لنظام المحاسبي المالي التقليدي و لا يراعي خصوصية العمليات المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية .

إشكالية البحث : كيف يمكن تصميم نموذج محاسبي ملائم للنوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية اعتمادًا على معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية؟

محاور البحث :

- محاسبة النوافذ الإسلامية في المنظومة التشريعية للبنوك في الجزائر؛
- 2.واقع النوافذ الإسلامية في الجزائر؛
- نموذج مقترح محاسبة المنتجات المالية الإسلامية المقدمة من طرف النوافذ المالية بالبنوك الجزائرية :

I. محاسبة النوافذ الإسلامية في المنظومة التشريعية للبنوك في الجزائر:

1. أسبقية الجزائر الى العمل المصرفي الاسلامي:

تعود فكرة إنشاء بنك إسلامي في الجزائر إلى عام 1928م،حين دعا الشيخ "إبراهيم أبو اليقظان "رجال المسلمين الجزائريين إلى تأسيس مصرف يتوافق مع أحكام السريعة الإسلامية ،حيث كتب في هذا الشأن مقالة موسومة ب "حاجة الجزائر إلى مصرف أهلي "كما نشرت في الصحيفة "وادي ميزاب "يوم 11محرم 1347هـ الموافق ل 29 يونيو (حدو، 2019، الصفحات 87-88)1928، وقد لاقت الدعوة إقبالا واستجابة كبيرة من الأثرياء الجزائريين المقيمين في العاصمة الجزائر، الذين قدموا الوثائق الكاملة لإنشاء مصرف إسلامي "البنك الإسلامي الجزائري ". وقد عارضت الفكرة في البداية وطلبت منهم تجميع وثائق كاملة، لكن في نهاية المطاف رفض المحتلون الفرنسيون الفكرة، خاصة أثناء الاحتلال الفرنسي أواخر عشرينيات القرن الماضي، عندما كان المستعمرون يستعدون للاحتفال بالذكرى

المئوية لاحتلال الجزائر، و وهو أول من دعا إلى فكرة إنشاء بنك إسلامي في الجزائر وإمكانية إنشاء بنك إسلامي في الجزائر. وفي تلك الفترة حدثت هذه الظاهرة على أرض الواقع ليس لاعتبارات اقتصادية، بل لأسباب سياسية للمستعمرين.

2. تطور العمل بالصيرفة الإسلامية في الجزائر .

بعد صياغة قانون النقد و القرض عام 1990، سمح بإنشاء البنوك الخاصة في الجزائر، المحلية والأجنبية تأسس أول بنك إسلامي في الجزائر عام 1991 وهو بنك البركة. ومع مرور السنين، تم إنشاء بنك ثاني "مصرف السلام"، والذي بدأ عملياته في عام 2008 وبعد صدور النظام رقم 20-02، اتسع نطاق العمل الصيرفة الإسلامية في الجزائر وفتح نوافذ إسلامية في البنوك العمومية.

1.2. بنك البركة في الجزائر :

تعود فكرة إنشاء بنك البركة في الجزائر إلى عام 1984، وذلك من خلال محادثات مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري مع الشركة دلة البركة الدولية، وأسفرت هذه المفاوضات عن حصول الجزائر على قرض مالي بقيمة 30 مليون دولار تم تخصيصه لتدعيم تمويل التجارة الخارجية، كما عززت هذه المحادثات ونتائجها ثقة بين الطرفين، مما سمح بعقد الندوة الرابعة للمجموعة في نوفمبر 1986، ناقشت شركة دلة البركة المصرفية الجزائرية فكرة إنشاء بنك إسلامي في الجزائر حتى يتم تمثيل الفكرة محليا. الوضع الفعلي هو أنه في 1 مارس 1990، وقع بنك التنمية الزراعية والريفية اتفاقية إنشاء مع شركة دلة القابضة ، و بصدور قانون النقد و القرض في 14 أفريل 1990 قدم الترخيص لبنك البركة الجزائري و تم افتتاحه في 20 ماي 1991 ، و بدأ أعماله بعد 5 أشهر (حمادي، 2019، صفحة 33).

2.2 . مصرف السلام الجزائر:

بعد سنوات من تأسيس بنك البركة الجزائري ، تأسس البنك الإسلامي الثاني "مصرف السلام الجزائر" في 20 أكتوبر 2008 نتيجة التعاون بين الجزائر و الإمارات ، يقوم بتقديم خدمات مصرفية مبتكرة متطابقة مع أحكام الشريعة الإسلامية . (حدو ج.، 2016، صفحة 83)

3. الإطار التنظيمي و التشريعي للصيرفة الإسلامية في الجزائر:

1.3.الاطار التشريعي للمصرفية التقليدية في الجزائر :

أ.قانون النقد و القرض 90-10: رغم أن هذا القانون لا يرعي خصوصية الصيرفة الإسلامية في الجزائر ،إلا أن المصارف الإسلامية في الجزائر تعمل وفق هذا القانون، فيما يلي:

ب. الأمر رقم 01-10 اول تعديل لقانون النقد و القرض كان في 27فيفري 2001 تحت الامر رقم 01_10,حيث يتضمن هذا الأمر تعديل الجوانب الادارية في تسيير بنك الجزائر ،بالإضافة الى الفصل بين مجلس بنك الجزائر و مجلس النقد و القرض.

ج.الأمر 11-03: جاء هذا الامر المؤرخ في 26 اوت 2003، بعد الفضائح المتعلقة ببنك خليفة و البنك الصناعي و التجاري ،حيث جاء هذا الامر مدعما لاهم أفكار و مبادئ قانون النقد و القرض 90_10،ولكنه

يلغيه و يحل محله ،و يشدد على ضرورة تسيير البنوك بتوضيح المخالفات في ادارتها و فرض العقوبات للمخالفين لهذه القوانين من طرف المسؤولين .

4. الصيرفة الإسلامية في المنظومة القانونية للبنوك في الجزائر:

1.4.النظام 18-02:

يعتبر النظام 18_02أول تنظيم خاص بالصيرفة الاسلامية في الجزائر و الذي أصدر يوم 4 نوفمبر 2018،يتضمن هذا النظام قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف البنوك و المؤسسات المالية ،يتكون هذا النظام من(12)مادة ، أهم ما جاء في هذا التنظيم هو تقديم تعريف للعمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية ،حيث عرفها على أنها "كل العمليات التي تقوم بها المصارف و المؤسسات المالية و المتمثلة في عمليات تلقي الأموال ،و عمليات توظيف الأموال و عمليات التمويل و الاستثمار التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد ،كما قام هذا التنظيم بعد منتجات الصيرفة التشاركية على النحو التالية :المرابحة ،المشاركة ،المضاربة، الاجارة، الاستصناع ،السلم ،الودائع في حسابات الاستثمار (18-02، 2018، صفحة 4). لكن هذا النظام بقي حبرا على ورق وألغي مباشرة بعد صدور النظام 20_02 عام 2020.

2.4 .النظام 20-02:

في اطار تنظيم العمليات المصرفية الاسلامية أصدر بنك الجزائر النظام 20_02المؤرخ في 15 مارس 2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية ،و قواعد ممارستها من طرف البنوك و المؤسسات المالية ، حيث يتكون هذا النظام من 24 مادة ، و تتمثل اهم هذه المواد في (النظام20-02، 2020، الصفحات 7-12) :

– قدم تعريف للعمليات المتعلقة بالصيرفة الاسلامية حيث عرفها على أنها "هياكل عملية بنكية لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد فوائد"، بمعنى أن تكون هذه العمليات مطابقة لأحكام الشريعة الاسلامية .

-حدد منتجات الصيرفة الإسلامية التي يمكن للبنوك والمؤسسات المالية تقديمها لعملائها، وهي كما يلي: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الاستصناع، حساب الودائع، الودائع في حسابات الاستثمار. وما يمكن ملاحظته هنا هو أن بنك الجزائر لم يرخص للبنوك والمؤسسات المالية للعمل بصيغ التمويل الإسلامي الأخرى كالمزارعة، المساقاة، المغارسة وغيرها من الأدوات التمويلية الأخرى التي تستخدمها المصارف الإسلامية، والسؤال يبقى مطروح هنا لماذا لم يرخص بنك الجزائر للعمل بهذه الصيغ؟ خاصة وأنه توجد العديد من المصارف الإسلامية في العالم تقدم هذا النوع من التمويلات والتي يمكن أن تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع.

-قدم تعريفات لمنتجات الصيرفة الإسلامية ، التي تم الإشارة إليها في المادة 04.

-بنك الجزائر يحدد شروط فتح النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية في الجزائر ،و التي تم توضيحها سابقا .

-في هذه المادة بنك الجزائر قدم تعريف لشباك الصيرفة الإسلامية و يقصد بها " على أنها هيكل ضمن بنك أو مؤسسة مالية مكلف حصريا بخدمات و منتجات الصيرفة الإسلامية "،كما يشدد بنك الجزائر على أن يكون هذا الشباك مستقلا ماليا عن الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية .

-نجد أن بنك الجزائر قد ألغي النظام السابق رقم 18-02 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018.

3.4. النظام 23-09:

قانون رقم 23-09 مؤرخ في 3 ذي الحجة عام 1444 الموافق 21يونيو 2023 ، يتضمن القانون النقدي و المصرفي و هو الآلية التنظيمية التي تحكم إدارة و تشغيل بنك الجزائر و تحديد صلاحياته و عملياته .ينظم القانون تكوين و صلاحيات المجلس النقدي و المصرفي و يحدد مهام و صلاحيات اللجنة المصرفية على وجه الخصوص .

كما ركز الإصلاح الأخير لسنة 2023 على تعديل بعض المواد التي لها تأثير مباشر على العمليات المصرفية الإسلامية التي مارسها النوافذ و البنوك الإسلامية معا ، وتتمثل مدة الإصلاحات في مايلي (23-09، 2023، الصفحات 7-9-11-12-21):

أ.السياسة النقدية: يمكن لبنك الجزائر أن يجري كل عملية خاصة بالسياسة النقدية يراها ضرورية ، كما يمكنه تكييف أدوات التدخل على مستوى السوق النقدية مع خصوصيات العمليات المصرفية المتعلقة ، على وجه الخصوص بالصيرفة الإسلامية و التمويل الأخضر عن طريق نظام خاص يصدر بنك الجزائر .

ب.المجلس النقدي والمصرفي: يتكون المجلس النقدي و المصرفي الذي يدعى في صلب النص "المجلس" من شخصية تختار بحكم كفاءتها في مجال الصيرفة الإسلامية.

ج.ادارج المصرفية الإسلامية ضمن وظائف البنوك: تتضمن العمليات المصرفية تلقي أموال من الجمهور و عمليات القرض ، و العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ، و كذا وضع جميع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن و إدارة هذه الوسائل تعتبر في مفهوم هذا القانون عملية مصرفية متعلقة بالصيرفة الإسلامية ،كل عملية تقوم بها البنوك أو الشبابيك الإسلامية المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية .

د. نماذج المؤسسات التي تمارس المصرفية الإسلامية: تمارس العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية من طرف:

د.1 .بنك أو مؤسسة مالية معتمدة لممارسة، بصفة مهنتها الاعتيادية، عمليات مصرفية متعلقة بالصيرفة الإسلامية حصرا. يخضع اعتماد المصارف و المؤسسات المالية التي ترغب في ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية حصرا ، لأحكام المواد من 89 إلى 104 من هذا القانون .

د.2.بنك أو مؤسسة مالية من خلال هيكل يسمى"شباك" يخصص حصريا للعمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية .

-التسويق : يتطلب تسويق المنتجات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية الحصول مسبقا على شهادة المطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية ، صادرة عن الهيئة الشرعية للاقتناء في مجال المالية الإسلامية ، و موافقة بنك الجزائر.

-المحاسبة : يجب أن يكون "الشباك" مستقلا ماليا و محاسبيا و إداريا عن الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية و يجب على الصندوق أن يراعي خصوصيات "البنوك التي تقوم حصريا بالعمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية " و" شبابيك الصيرفة الإسلامية " من خلال تخصيص حساب خاص بها. .

4.4.النظام رقم 25-09 :

النظام 25-09 المؤرخ في 28 محرم عام 1447 الموافق ل 24 يوليو سنة 2025 يحدد القواعد المحاسبية و قواعد التقييم للعمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية

II. واقع النوافذ الإسلامية في الجزائر:

1. النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الخاصة:

تقدم العديد من البنوك الخاصة التقليدية في الجزائر أيضًا بعض الخدمات المالية التقليدية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومن أهمها ما يلي:

1.1.بنك الخليج :

بنك الخليج (AGB) هو بنك تجاري أجنبي تأسس عام 2004 بموجب قوانين الجزائر وهو جزء من مجموعة البركان المصرفية في الكويت ويهدف البنك إلى تلبية احتياجات عملائه من خلال توفير مجموعة من الخدمات المصرفية التقليدية ، وفي إطار سياسته الرامية إلى تحقيق التنمية المحلية وتلبية احتياجات المستهلك الجزائري، يقدم البنك عددا من المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، مثل نسب القروض الصادرة وفق صيغة المرابحة. وكانت حصة الشريعة في عام 2013 حوالي 22% من إجمالي القروض الصادرة عن البنوك (قرش، صفحة 268).

2.1.بنك ترست الجزائر:

وهو بنك رأسمال خاص أنشئ بموجب القانون الجزائري، بدأ نشاطه في أفريل 2003 برأسمال يقدر بـ 750 مليون دينار، ارتفع لاحقا إلى 13 مليار دينار ثم 17 مليار دينار في 2012 و 2019 على التوالي (Bank، 2024) ،وقبل بضع سنوات أطلق البنك منتجات الصيرفة الإسلامية كالبيع ، التمويل بالسلم ،...، بالإضافة إلى التمويل بالإجارة مع الوعد بالبيع (فلوسي، 2020، الصفحات 1433-1434.).

3.1.بنك الإسكان للتجارة و التمويل الجزائر:

بنك التجارة والتمويل والإسكان هو بنك برأسمال قدره 10 مليار دينار ،تأسس البنك عام 2003 ويمتلك 61.2% من رأسماله، وارتفع إلى 85% في عام 2014، يمتلك البنك 7 فروع في جميع أنحاء البلاد ويقدم للعملاء خدمات مصرفية متنوعة (Algeria, 2024)، كما تم إطلاق عدد من المنتجات المصرفية الإسلامية في عام 2015 لتوفير حلول تمويلية للعملاء مثل: المرابحة والمشاركة والمضاربة وبيع السلم والاستصناع.

4.1.المؤسسة العربية المصرفية :

تأسست الشركة العربية المصرفية في الأصل عام 1980 كمكتب تمثيلي لبنك ABC في البحرين ونظرا للاهتمام الكبير الذي أبداه الاتحاد المصرفي بالسوق المصرفية الجزائرية، فقد تم تحويل المكتب التمثيلي وفي ديسمبر تم تأسيس البنك رسميا. وفي عام 1998، وبموجب قرار لجنة النقد والقرض بتاريخ 24 سبتمبر 1998، تأسست شركة البنك العربي الجزائري، واسمها التجاري بنك ABC الجزائري، ليصبح أول بنك خاص دولي يستقر في الجزائر، حصل بنك

ABCالجزائري على ترخيص لتسويق المنتجات المصرفية الإسلامية من الهيئة الشرعية للتمويل الإسلامي، وافتتح شباك "البراق" الأولى له في 15 فبراير 2021 لتسويق المنتجات المصرفية الإسلامية على مستوى وكالة " بئر مراد رايس" بواسطة الإطارات يفصل نظام تنظيمي صارم بين أنشطة النافذة وأنشطة البنوك التقليدية وينشئ أيضًا هيئة رقابة شرعية تتمثل مسؤوليتها في التوجيه والإشراف على العمليات المصرفية الإسلامية التي تتم على مستوى النافذة (BankABC, 2024).

2. النوافذ الإسلامية للبنوك العمومية :

بعد صدور النظام رقم 20-02 منح بنك الجزائر رخصة لتسويق المنتجات المصرفية الإسلامية لجميع البنوك العمومية العاملة في الجزائر.

1.2. البنك الوطني الجزائري (BNA):

بعد حصول البنك على فتوى بتسويق منتجات المصرفية الإسلامية يوم الخميس 30 جويلية 2020 من قبل الهيئة الوطنية الشرعية الإفتاء للصناعة التمويل الإسلامي ، بادر البنك الوطني الجزائري إلى طرح منتجات مصرفية إسلامية في السوق المنتجات المصرفية وتم الإعلان عنه رسميًا في 4 أوت2021، ليصبح أول بنك عمومي في الجزائر يتبنى مثل هذه المعاملات المالية الإسلامية. يقدم البنك تسعة (9) منتجات مصرفية إسلامية مصممة لتوفير التمويل للأفراد والمؤسسات والمهنيين، و تتمثل فيما يلي :

- حساب التوفير الإسلامي للشباب .
- الإجارة المنتهية بالتمليك .
- حساب الاستثمار الإسلامي غير مقيد .
- حساب التوفير الإسلامي .
- عملية المرابحة (اقتناء السيارات ، تجهيزات ، المرابحة العقارية).
- حساب ودائع تحت الطلب .

وفي 16 سبتمبر 2021، قام البنك الوطني بتحويل مؤسسة "حسين داي رقم 635" إلى مؤسسة متخصصة في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، والتي كانت لها في السابق نافذة إسلامية. وتأكيدا لجهود البنك الوطني في التوسع في اعتماد وتطوير المعاملات المصرفية الإسلامية، بالتوازي مع تحول المؤسسة و أطلق البنك الوطني العام منتجا جديدا يستهدف الإسكان تحديدا، و يسمى "الإجارة العقارية المنتهية بالتمليك (الجزائري، 2024)".

2.2. بنك الزراعة والتنمية الريفية (BADR) :

حصل على شهادة التوافق الشرعي من الهيئة الشرعية الوطنية لصناعة التمويل الإسلامي بتاريخ 29 سبتمبر 2020، لتسويق المنتجات المصرفية الإسلامية (الريفية، 2024)، وبتاريخ 16 مارس 2021، بدأ البنك رسميا بتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، يقدم البنك مجموعة من المنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية مقسمة إلى فئتين على النحو التالي: (المالية، 2024)

- الفئة الأولى: هي الحسابات، وتشمل ما يلي: حساب التوفير أشبال الإسلامي ، الحساب الجاري الإسلامي، حساب ادخار إسلامي استثماري ، حساب توفير إسلامي .
- الفئة الثانية: تشمل مجموعة من المنتجات بصيغة المرابحة، وهي: مرابحة النقل، مرابحة التجارة العامة، مرابحة المواد الخام، مرابحة المعدات المهنية للمناجم ، المرابحة للإنتاج الفلاحي ، مرابحة العتاد المهني .

3.2. القرض الشعبي الجزائري(CPA) :

في 25 أكتوبر 2020، بدأ البنك الوطني في تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية على المستوى وكالة 174 " بواد حيدرة " بالجزائر العاصمة ، بعد حصوله على موافقة هيئة الرقابة الشرعية للبنك و كذلك على المجلس الإسلامي الأعلى ، بالإضافة إلى اعتماد بنك الجزائر (الجزائرية، 2024)، تتضمن عمليات الصيرفة الإسلامية لدى القرض الشعبي الوطني عمليات لتمويل الأفراد ، المؤسسات و الشركات ، و تتمثل في (الجزائرية، من القرض الشعبي الجزائري : إطلاق تسعة منتجات الصيرفة الإسلامية، 2024):

-الحساب الجاري الإسلامي .

-حساب الصك الإسلامي .

-حساب التوفير الإسلامي .

-المرابحة العقارية.

-المرابحة في السيارات .

-المرابحة في التجهيزات.

4.2. الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط (CNEP):

بدأ بنك الادخار والاحتياطي الوطني رسميًا تسويق المنتجات المصرفية الإسلامية في ماليزيا بعد حصوله على شهادة التوافق الشرعي من الهيئة الشرعية الوطنية لفتوى صناعة التمويل الإسلامي في سبتمبر 2020. و انطلق رسميا في نوفمبر 2020، ويقدم البنك ثلاثة منتجات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من بين منتجاته الثمانية (8)المنتجات المصرح ببيعها من قبل بنك الجزائر في النظام 02/20هي كما يلي: (Banque, 2024)

-الحساب الجاري الإسلامي.

-حساب الشيك الإسلامي.

-عقد إيجار ملكية.

كما افتتح البنك أول مؤسسة مصرفية عامة له في الجزائر في 1 ديسمبر 2020، تقدم حصريا المنتجات المصرفية الإسلامية (المالية، من a ال 3-14-19-06-12-2020-441-ar/activites-r/، .(2024/

5.2. بنك الجزائر الخارجي (BEA):

أطلق بنك خارجي الجزائر أول نافذة مصرفية إسلامية له على مستوى فرعه الرئيسي بالجزائر العاصمة في 30 ديسمبر 2021، فيما افتتح نافذتين إسلاميتين على مستوى فرعه بالجزائر العاصمة، بيع المنتجات المصرفية في فرع (عين

الدفلى) وفرع (علمة) بعد الحصول على شهادات المطابقة الشرعية من الهيئة الوطنية الشرعية للتمويل الإسلامي وبنك خارجي الجزائر(BEA) إمداد الصندوق الوطني (07) المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ,SERVICE) (2024 مثل مرابحة السيارات ،المرابحة العقارية ،مرابحة السلع الاستهلاكية ، حسابات التوفير الإسلامية وغيرها من المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، مما يجعله البنك العام الخامس بعد البنك الوطني الجزائري الذي يطلق الخدمات المصرفية الإسلامية.

6.2. بنك التنمية المحلية (BDL):

انطلق مصرف التنمية المحلية إلى السوق تحت اسم "البديل" في 10 يناير 2022 (الجزائرية،، 2024)، بعد حصول البنك على شهادة التوافق الشرعي من الهيئة الوطنية الشرعية لصناعة التمويل الإسلامي، النافذة الإسلامية الأولى للتمويل الإسلامي المنتجات المصرفية. وبذلك تكون كافة البنوك العمومية في الجزائر قد دخلت إلى عالم الصيرفة الإسلامية عبر نوافذها الإسلامية، مما يؤكد سعي الحكومة لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر. يقدم البنك تسعة (9) منتجات متوافقة مع أحكام الشريعة على المؤسسات المهنية والخاصة وهي كما يلي: (المحلية، 2024) المرابحة الاستثمارية، والمرابحة الاستهلاكية (حساب الودائع للاستثمار)، وحساب الإجارة المنتهي بالملكية، مرابحة استغلال ، حساب الصك ، حساب الادخار.

III. نموذج مقترح محاسبة المنتجات المالية الإسلامية المقدمة من طرف النوافذ المالية بالبنوك الجزائرية :

1. البيع الآجل :

1.1.عند الحيازة :

يتم إثبات الموجودات المتاحة للبيع الآجل عند التعاقد على أساس تكلفة شرائها ،مثل أية عملية شراء عادية، وثبت تحت بند الموجودات المتاحة للبيع الآجل.

وتسجل محاسبيا وفق القيد التالي:

من ح/ موجودات متاحة للبيع الآجل XXX

إلى ح/ وسيلة الدفع المستخدمة – الصندوق– XXX

أ. **عند نهاية السنة:** يتم تقييم الموجودات المتاحة للبيع بالقيمة العادلة ويتم إثبات فرق إعادة التقييم كمكاسب أو خسائر غير محققة في بند (فرق إعادة التقييم).

ب. عند البيع بربح:

من ح/ ذمم البيع الآجل XXX

ح/ الصندوق (في حالة دفع لقسط أولي) XXX

إلى المذكورين:

ح/ موجودات متاحة للبيع الآجل XXX

ح/ أرباح الاستثمار المؤجلة XXX

ح/ أرباح الاستثمار المشترك المحققة XXX ربح من القسط أولي

ج. عند دفع مستقبلا :

من ح/ الصندوق XXX

ح/ أرباح الاستثمار المؤجلة XXX

إلى المذكورين:

ح/ ذمم البيع الآجل XXX

ح/ أرباح الاستثمار المشترك المحققة XXX

د. عند البيع بخسارة:

من ح/ خسائر الإستثمار المشترك XXX

ح/ ذمم البيع الآجل XXX

إلى ح/ موجودات متاحة للبيع الآجل XXX

2. المرابحة و المرابحة للآمر .

1.2.مرحلة الوعد: وفيها يتم استلام هامش الجدية

من ح/ الصندوق XXX

إلى ح/ هامش الجدية (تسبيقات من الزبائن) XXX

2.2.مرحلة تملك المصرف للسلعة:

من ح/ بضاعة المرابحة XXX

إلى ح/ الصندوق XXX

3.2.مرحلة البيع : أي بيع السلعة من المصرف إلى الآمر بالشراء.

- **البيع نقدا:**

من ح/ هامش الجدية XXX

ح/ الصندوق XXX

إلى ح/ المذكورين

ح/ بضاعة المرابحة XXX

ح/ أرباح الاسثمار المشترك XXX

- **البيع الآجل:**

من ح/ هامش الجدية XXX

ح/ ذمم المرابحات XXX

إلى ح/ المذكورين

ح/ بضاعة المرابحة XXX

ح/ أرباح الاسثمار المؤجلة XXX

ح/ أرباح الاسثمار المشترك XXX

4.2.مرحلة ما بعد البيع :بداية تسديد الأقساط أو الثمن المؤجل في حالة البيع الآجل .

*** تسديد القسط الشهري:**

من ح/ الصندوق XXX

إلى ح/ ذمم المرابحات XXX

وفي آخر السنة: يتم تسوية كلية لمجموع الأرباح هذه السنة

من ح/ أرباح الاسثمار المؤجلة XXX

إلى ح/ أرباح الاسثمار المشترك XXX

*** تسديد القسط الشهري: الطريقة غير المفضلة:**

من ح/ الصندوق XXX

إلى ح/ ذمم المرابحات XXX

وفي نفس تاريخ دفع القسط: يتم تقييد الأرباح المحققة

من ح/ أرباح الاستثمار المؤجلة XXX

إلى ح/ أرباح الاسثمار المشترك XXX

*** في حالة عدم تسديد القسط في الأجل**

من ح/ ذمم المرابحات مستحقة XXX

إلى ح/ ذمم المرابحات XXX

إذا تم التسديد وتم احتساب غرامات التأخير (صندوق العمل الخيري)

من ح/ الصندوق XXX

إلى ح/ ذمم المرابحات المستحقة XXX

ح/ صندوق العمل الخيري XXX

*** في حالة التسديد قبل الأجل: تم القرار بحسم جزء من الربح.**

من ح/ الصندوق XXX

إلى ح/ ذمم المرابحات XXX

إثبات الربح العادي:

من ح/ أرباح الاسثمار المؤجلة XXX

إلى ح/ أرباح الاسثمار المشترك XXX

منح حسم للعميل نتيجة الدفع المسبق:

من ح/ أرباح الاستثمار المشترك XXX

إلى ح/ الحساب الجاري للعميل أو الصندوق XXX

- **في حالة مخالفة اللآمر بالشراء لوعده والامتناع عن شراء السلعة:**

حالة 01 : مع الإلزام بالوعد في هذه الحالة يتم تحميل الآمر بالشراء أية خسائر في حالة عدم تقصير البنك:

- **البيع بالخسارة في حدود هامش الجدية:**

من ح/ الصندوق XXX

ح/ هامش الجدية XXX

إلى ح/ بضاعة المرابحة XXX

- **البيع بالخسارة أكبر من هامش الجدية:**

من ح/ الصندوق XXX

ح/ هامش الجدية XXX

ح/ ذمم مرابحات أو خصم من حساب العميل XXX

إلى ح/ بضاعة المرابحة XXX

- **البيع بالخسارة أقل من هامش الجدية:**

من ح/ الصندوق XXX

ح/ هامش الجدية XXX

إلى ح/ بضاعة المرابحة XXX

ح/ الحساب الجاري للعميل أو الصندوق XXX

- **البيع بالربح :**

من ح/ الصندوق XXX

إلى ح/ بضاعة المرابحة XXX

ح/ أرباح الاستثمار المشترك XXX

مع إرجاع هامش الجدية للعميل:

من ح/ هامش الجدية XXX

إلى ح/ الحساب الجاري للعميل أو الصندوق XXX

حالة 02 :مع عدم الإلزام بالوعد:

يتحمل البنك أية خسارة ويتم إرجاع هامش الجدية في كل الحالات للعميل

من ح/ هامش الجدية XXX

إلى ح/ الحساب الجاري للعميل أو الصندوق XXX

3. الإجارة و الإجارة المنتهية بالتمليك.المعالجة المحاسبية للإجارة الإجارة التشغيلية:

عند تملك المصرف الموجودات بهدف إعادة تأجيرها:

- من ح/ موجودات مقتناه للإجارة XXX
  - إلى ح/ الصندوق XXX

وعند التأجير:

- **من ح/ الصندوق XXX**
  - **إلى ح/ أرباح الاستثمار الإجارة التشغيلية XXX**

وفي نهاية السنة : يحتسب مخصص الإهتلاك في دفاتر المصرف:

- من ح/ مخصص الاهتلاك موجودات مقتناه للإجارة XXX 681
  - إلى ح/ الإهتلاك المتراكم للموجودات المقتناة للإجارة XXX

عند القيام بأعمال صيانة على حساب المصرف:

- من ح/ مصاريف صيانة
  - ح/ الصندوق

*** يتم خلال نهاية السنة إقفال حساب مخصص اهتلاك موجودات مقتناة للإجارة وحساب مصاريف الصيانة، في حساب أرباح إستثمار الإجارة التشغيلية (أو أرباح لاستثمار الأموال المستخدمة في تمويل موجودات الإجارة)**

من ح/ أرباح إستثمار الإجارة التشغيلية XXX

إلى ح/ مخصص اهتلاك موجودات مقتناة للإجارة XXX

ح/ مصاريف الصيانة XXX

المعالجة المحاسبية للإجارة المنتهية بالتمليك:عند تملك المصرف الموجودات بهدف إعادة تأجيرها:

من ح/ موجودات مقتناه للإجارة المنتهية بالتمليك XXX

إلى ح/ الصندوق XXX

وعند التأجير:

من ح/ موجودات مؤجرة المنتهية بالتمليك XXX

إلى ح/ موجودات مقتناه للإجارة المنتهية بالتمليك XXX

عند قبض القسط من الإجارة المنتهية بالتمليك:

من ح/ الصندوق XXX

إلى ح/ أرباح الاستثمار المشترك المحققة XXX

وفي نهاية السنة : يحتسب مخصص الإهتلاك في دفاتر المصرف:

من ح/ مخصص الاهتلاك موجودات مؤجرة المنتهية بالتمليك 681 XXX

إلى ح/ الاهتلاك المتراكم موجودات مؤجرة المنتهية بالتمليك XXX

ويتم إقفال حساب مخصص الاهتلاك في حساب أرباح الاستثمار الأموال المستخدمة في تمويل موجودات الإجارة المنتهية بالتمليك.

عند نقل الملكية عن طريق الهبة في آخر الفترة:

من ح/ الاهتلاك المتراكم موجودات مؤجرة المنتهية بالتمليك 28XXX

إلى ح/ موجودات مؤجرة المنتهية بالتمليك XXX

خاتمة :

ركزت هذه الدراسة على البحث في موضوع محاسبة النوافذ المالية الإسلامية في الجزائر، بداية بتشخيص وضعية المؤسسات المالية في الجزائر وبالضبط البنوك ، وبالتركيز على الجانب المحاسبي الذي يعتمد على النظام المحاسبي المالي بهدف الوصول الى درجة التوافق بين اليات المحاسبية المعتمدة في تسجيل العمليات البنكية واختبار مدى امكانية تطبيقها على النوافذ الاسلامية المرخص لها بتقديم منتجات مالية اسلامية داخل البنوك التقليدية ، ولقد توصلت هذه الدراسة الى النتائج التالية:

- عرفت الجزائر الإصلاحات متتالية على منظومتها التشريعية بهدف إدماج المنتجات المالية ،آخرها تعديل قانون 10-90 بقانون 23-09.
- أثبت تجارب أن الهدف من إعتماد النوافذ المالية الإسلامية هو خطوة أولية لتحول التدريجي من نظام المصرفية التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية .
- تختلف وجهة النظر لمشروعية النوافذ الإسلامية بين المؤيدين و المعارضين .
- يوجد تتوافق كبير بين ضوابط شرعية لنوافذ الإسلامية و ضوابط الشرعية لبنوك الإسلامية .
- تختلف محاسبة في البنوك الإسلامية عن محاسبة البنوك الربوية.
- تستمد المؤسسات المالية الإسلامية ... محاسبي من معايير محاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية .
- تتميز بنية المساهمة البنوك الاسلامية بضعف المقارنة بحجم الاصول المالية الاسلامية البنوك التقليدية.
- عرفت حجم الاصول المالية لدى النوافذ البنوك الاسلامية تطورا مستمرا خلال السنوات الاخيرة.

- تنوع القنوات المصرفية بين البنوك ،النوافذ،الشبابيك يساهم في رأس مال قطاع العام و خاص.
- تخضع الصيرفة الاسلامية في الجزائر نفس قانون و التشريعات المطبقة على المصارف التقليدية.
- ضعف بنية تحتية الداعمة للمؤسسات المالية في الجزائر.
- رأس المال النوافذ الاسلامية في الجزائر أغلبه مصدر البنوك الربوية مما يؤثر استقلالياتها.
- ضعف بنية تكنولوجية شبكة أنترنت أثر على اداء المنظومة المصرفية بصفة عامة و المنظومة النوافذ الاسلامية بصفة خاصة.
- محدودية المنتوجات المالية الاسلامية التي تقدمها النوافذ.
- إصلاحات التنظيمية و التشريعية التي تدمها البنك المركزي و المجلس الاسلامي أعلى خطوة مهمة أساسية في دعم على النوافذ المالية الاسلامية إلا أنها بحاجة إلى مجهودات اكثر خاص فيما يتعلق بالشق التنفيدي.
- يحتاج النظام المحاسبي للبنوك إلى تعديلات تأخد بعين الاعتبار خصوصية المعاملات المالية التي تقدمها النوافذ الاسلامية و بتحديد:
  - عمليات البيع الاجل, عمليات المرابحة أمر بشراء ،عمليات المتعلقة مع الصندوق العمل الخيري، عمليات المنظمة كحالات لوكول عميل في حالات شراء السلع و خدمات.
  - عمليات التي تتعلق بها هامش جدية.
  - عمليات التي لها علاقة بإجارة المنتهية بتمليك.

قائمة المراجع:

- فؤاد بن حدو ، سنة 2019،دور الشيخ أبو اليقظان–رحمه الله– في نشأة البنوك الإسلامية و تطورها ،مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية (91)، الصفحات 87–88.
- أحلام فرج الله ، و موراد حمادي ،سنة 2019،إشكالية رقابة البنوك المركزية على البنوك الإسلامية ف ظل نظام مصرفي تقليدي ، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية ،6(3)،صفحة 33.
- جميلة الجوزي، و علي حدو ، سنة 2016 ، دراسة مقارنة لإدارة المخاطر في الجزائر بين المصارف الإسلامية و المصارف التقليدية الخاصة –حالة بنك البركة الجزائرية و بنك الشركة المصرفية العربية و بنك الخليج الجزائري –، المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية (7)،صفحة 83.
- إبراهيم أوراغ ، و مسعود فلوسي ، سنة 2020، التمويل الإيجاري في شبابيك الصيرفة الإسلامية في ضوء المعايير الشرعية لهيئة ايوفي–عقد التمويل بالإيجار لبنك ترست الجزائر أنموذجا –، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ،7(2)،1433–1434.
- النظام 18–02،(2018)، يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف و المؤسسات المالية ، بنك الجزائر.

- النظام20-02،(2020)،المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية و قواعد ممارستها من طرف البنوك و المؤسسات المالية ، بنك الجزائر .
- النظام 23-09 ،(2023)، يتضمن القانون النقدي و المصرفي ، بنك الجزائر، الصفحات 7-9-11-12-21.

مواقع الأنترنت :

- Housing Bank Algeria ,2021,Consulté le 24/04/2024, sur https://housingbankdz.com/index.php/fr/component/content/article/14-housing-bank-algeria/168-vos-doleances
- BankABC,2021,Consulté le124/04/2024,sur : www.bank-abc.com/world/ algeria /Ar/ Pages/ default.aspx
- Trust Bank ,2021,Consulté le 24/04/2024,sur https://www.trustbank.dz/
- بنك الخليج الجزائري ، سنة 2021، تاريخ الاطلاع 2024/04/20، ، من https://www.agb.dz
- البنك الوطني الجزائري ، سنة 2021، تاريخ الاطلاع 2024/04/28، ،من https://www.bna.dz/ar/
- بنك الفلاحة و التنمية الريفية ،سنة 2021، تاريخ الاطلاع 2024/04/28، ،من https://badrbanque.dz/ar/
- وزارة المالية ، سنة 2021، تاريخ الاطلاع 2024/04/28، ، من وزير المالية يطلق خدمات الصيرفة الإسلامية بوكالة بدر : www.mf.gov.dz
- وكالة الأنباء الجزائرية ن سنة 2020، تاريخ الاطلاع 2024/04/28، ، من كتاب بنك : تدشين وكالة مخصصة حصريا للصيرفة الإسلامية :-https://www.aps.dz/ar/economie/97020-2020-12-01-15-31-15
- وكالة الأنباء الجزائرية ن سنة 2020، تاريخ الاطلاع 2024/04/28، ، من القرض الشعبي الجزائري : إطلاق تسعة منتجات الصيرفة الإسلامية :-https://www.aps.dz/ar/economie/94625-2020-10-25-17-07-03
- CNEP Banque ,2021 , Consulté le28/04/2024, sur https://www.cnepbanque.dz.
- وزارة المالية ،2020، تاريخ الاطلاع 2024/04/28، من https://www.mf.gov.dz/index.php/a
- SERVICE ALGERIE PRESSE (2021) la BEA lance à son premier guichet dédié à la finance islamique :https://www.aps.dz/economie/133546-banques-la-bea-lance-a-son-premier-guichet-dedie-a-la-finance-islamique.
- وكالة الأنباء الجزائرية،2022 ، تاريخ الاطلاع 2024/05/01، من بنك التنمية المحلية يدشن أول شباك مخصص للصيرفة الإسلامية :-https://www.aps.dz/ar/economie/119651-2022-01-10-16-27-57
- بنك التنمية المحلية ،2022، تاريخ الاطلاع2024/05/01،من https://www.bdl.dz/Algerie/arabe/index.html